

# كورونا يفقد التمور التونسية فرص التصدير

## تراجع الطلب يثير مخاوف تراكم المحصول وفقدان التسويق



### دقلة في عراجينها تبحث عن مشتر

ستؤثر على مستوى الأسعار عند الإنتاج. وتظل مشكلة الأمراض التي تضرب النخيل والتكاليف العالية لعملية الإنتاج وعدم تسوية أوضاع عدة مزارع غير المرخصة من أبرز المشكلات التي تشكل صاعداً مزمناً لمن يعملون في القطاع. وفي سياق آخر فرغم ما تحققه من عوائد كبيرة لخزينة الدولة تكافح تمور تونس من أجل الحفاظ على أسواقها الدولية رغم المطبات الكثيرة التي تعترض معظم المزارعين، ومن أبرزها ارتفاع الأسعار والاحتكار وغياب الدعم الحكومي.

ويقول خبراء القطاع إن تلك العوامل قد تقف حجر عثرة أمام تحقيق قفزة في السنوات المقبلة إذا لم يتم تدارك الأمر سريعاً، في ظل اشتداد المنافسة من المغرب والجزائر.

وظل التونسيون على مدى عقود يفاخرون بإنتاجهم لأجود أنواع التمور على مستوى العالم وريادتهم من حيث حجم التصدير، لكن هذه التجارة باتت محل منافسة شديدة مع صعود أقطاب جديدة في المشرق العربي وحتى المغرب العربي.

وتزاحم تونس أبرز الدول المنتجة للتمور من بينها مصر والسعودية والإمارات والجزائر، لكنها تنصهر قائمة المصدرين من حيث القيمة المالية كما تعتبر المزود الرئيسي للأسواق الأوروبية.

جنى التمور، يعد فرصة لبعث حركة اقتصادية في الجهة، فهو يوفر مورد رزق مباشراً وغير مباشر طوال فصل جنى التمور.

وأضاف "يتواصل موسم جنى التمر على مدى أربعة أشهر، حيث تبدأ مرحلة الجنى الأولي للتمور المحلية بجنى النوع المسمى "القندة.. الفرانسي"، في أكتوبر، وهي أنواع تمور تروح محلياً".

وتابع غزال بحسرة قائلاً إن "دور الدولة يعد غائباً في السنوات الأخيرة، فمنتجو التمور تضربوا من أزمة كوفيد - 19 في مرحلة أولى خلال صيانة الثمرة قبل نضجها".

وأضاف "كما تضرنا أكثر بسبب عدم فتح الأسواق الخارجية.. المنتجون وفي هذه السنة والظروف المناخية التي كانت ملائمة لنضج الثمار، أصبحت اليوم غير ملائمة لبقاء الثمار أكثر فوق رؤوس النخيل، ومخازن التبريد لا يمكن أن تستوعب الصابة".

وفي تصريحات سابقة له، قال المدير العام للمجمع المهني المشترك للتمور سمير بن سليمان، لوكالة الأنباء التونسية، إن الموسم الجديد سيشهد بعض الصعوبات، المرتبطة بإمكانية حصول موجة ثانية من فيروس كورونا ستؤثر على نسق التصدير.

واعتبر أن تخوفات المصدرين والمخزينيين ووجودات التحويل والتكليف (250 مؤسسة تكليف وتصدير)، من الموجة الثانية للجائحة

والتسويق الخارجي والداخلي، وتبلغ المساحة المخصصة لغراسة أشجار النخيل حوالي 40 ألف هكتار (الهكتار يساوي 10 آلاف متر مربع)، في محافظة قبلي 3.5 مليون نخلة.

ومن إجمالي عدد أشجار النخيل، هناك 10 في المئة تمور مطلق (تمور للتمور، التي لم يتم تحقيقها طوال السنوات الماضية".

وأضاف "صابة مثالية وقياسية من حيث الكم والنوع، ولكن السؤال لمن سنبيعه، في زمن الكورونا.. عادة ما يكون المنتج في منتصف أكتوبر، جاهزاً للجنى، إلا أن السلطات لم تتدخل لضمان تسوية".

وتابع "جرت العادة أن يتم بيع التمور لكبار التجار، الذين يقومون بدورهم بتسويقها إلى بلدان أجنبية، ولكن ذلك لم يحصل إلى حد الآن".

يستحضر السعداوي سنوات دراسته الأولى، قائلاً "كانت إدارة المعهد تقدم لنا التمور ضمن الوجبة اليومية حيث تشتري الدولة كمية من الفلاحين، تساهم في إيجاد حل لترويج المنتج".

وهنا تسأل "لم لا تتدخل الدولة لشراء المنتج لغاثة موظفي الأمن والجيش، ضمن خطة وطنية تهدف إلى إيجاد سوق داخلية تضمن ترويج جزء منه".

ويحتم السعداوي حديثه، "في ظل عدم وجود البات للتسويق، فإن المزارع منا يضطر لبيع منتوجه بثمن زهيد، خاصة أن بيع الصابة على رؤوس النخيل لم يتجاوز 30 في المئة وهي أقل نسبة منذ سنوات".

ينقسم قطاع التمور إلى حلقات رئيسية، وهي الإنتاج والتجميع

ضربت جائحة كورونا قطاع تصدير التمور التونسية أكبر القطاعات الواعدة في البلد حيث تسببت إجراءات مكافحة كورونا في إضعاف الطلب نتيجة تقلص المبادلات التجارية ما أثار المخاوف من احتمالية تراكم المحصول دون تسويق.

تونس - أفقدت كورونا التمور التونسية إشعاعها في الأسواق العالمية حيث تسببت في تقويض الفرص التصديرية الأمر الذي فاقم معاناة المزارعين ممن تكسدت منتجاتهم ما يهدد بإتلاف أطنان التمور.

وأعلنت دخولها في مفاوضات بينها وبين اثنتين من الجهات المهتمة بشراء الأجنحة الملكية، مشيرة إلى أن استكمال عملية البيع ربما يحتاج إلى بعض الوقت، لكنها لم تكشف أي تفاصيل عن الصفقة المحتملة. وكانت تقارير محلية

ذكرت حينها أن سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لديها خطط لشراء الأجنحة الملكية.

وتتملك الأجنحة الملكية طائراً من نوع إيرباص أي 320 والأخرى مستأجرة حيث قامت الخطوط الملكية الأردنية بنقل ملكية الطائرات لها، وفق ما يسمح لها القانون بحكم ملكيتها للشركة المغلقة. وتعود مشكلة الأجنحة الملكية لفترة

تولى هاني الملقى رئاسة الوزراء، التي بدأت في أواخر مايو 2016، حيث قرر نقل نشاط عمليات الشركة إلى العقبة ليتم فتح خطوط طيران جديدة تابعة لسلطة منطقة العقبة، لكنه لم يفتح في مسعاه بسبب رفض الموظفين تلك الخطوة.

ويؤكد موظفو الأجنحة الملكية أنه عندما تولى الألماني ستيفان بيشلر منصبه كرئيس تنفيذي للخطوط الملكية الأردنية قرر بشكل مفاجئ إغلاق الشركة والاستغناء عن الموظفين بالكامل.

وفي سياق الأزمة الاقتصادية التي تضرب جميع القطاعات فإن رهانات الإصرار تصطدم بتحديات صعبة في طريق تحقيق أهدافها، لأن الخسائر الناجمة عن الوفاء تتطلب سنوات من معالجتها، في بلد يعتمد بشكل مفرط على المساعدات الدولية، وليس لديه موارد مستدامة تساعد على مواجهة الأزمات.

وانخفضت عائدات السياحة بنسبة 36.6 في المئة في الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي، بما قيمته 784 مليون دينار (نحو 1.12 مليار دولار)، بحسب ما أظهر تقرير حديث للبنك المركزي الأردني.

وتساهم السياحة بحوالي 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويوظف أكثر من 55 ألف عامل في هذا القطاع الحيوي للبلاد، التي لا تمتلك ثروة نفطية.

وتعاني البلاد، التي تستورد أكثر من 90 في المئة من حاجاتها الطاقية من الخارج، ظروفاً اقتصادية صعبة ديوناً، كما أنها تأثرت كثيراً بالأزميتين المستمرتين في كل من العراق وسوريا ولاسيما أزمة اللاجئين.

ويؤكد خبراء أن حدة التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني منذ مطلع العام الماضي لم تتراجع حتى اليوم، وهو ما يندرج بالمرزب من المتابع خلال الفترة المقبلة في بلد يعتمد على المساعدات الدولية بشكل كبير.

وتلقى هذه الأوضاع الصعبة بظلال قاتمة على حياة المواطنين، الذين يبحثون بدورهم عن حل يوفر لهم كرامة العيش، فيما تحاصرهم ضغوط البطالة والضرائب وارتفاع الأسعار.

لندن - أعلنت مجموعة "رويال داتش شل" العملاقة الخميس تحقيق أرباح صافية في الربع الثالث من العام بلغت 489 مليون دولار، ما يحق انتعاشة كبيرة للشركة بعد أن تكبدت خسارة جسيمة ناجمة عن فايروس كورونا المستجد في الأشهر الثلاثة السابقة.

وتعززت أرباح المجموعة البريطانية الهولندية بعد احتساب الضرائب في الفترة من يوليو إلى سبتمبر نتيجة لاستقرار أسعار النفط، وهو ما يتناقض مع تكبدتها خسارة صافية كبيرة بلغت 18.1 مليار دولار في الربع الثاني من العام بسبب تداعيات جائحة كوفيد - 19 على الخام.

وفي وقت سابق من هذا العام انخفضت أسعار النفط بشكل حاد، حتى تحولت إلى سلبية لفترة وجيزة، وأبقت شركات الطيران طائراتها على مدرجات المطارات في جميع أنحاء العالم، وأغلقت الشركات أبوابها واتجه الاقتصاد

# جائحة كورونا تعرقل تعافي الخطوط الملكية الأردنية

## الأزمة الاقتصادية تمنع وصول الدعم لإنقاذ الناقل الحكومية

كبلت جائحة كورونا طريق تعافي الخطوط الجوية الملكية الأردنية التي تعاني أصلاً قبل الوباء حيث زاد انهيار الطلب العالمي على السفر من التحديات أمام الناقل الحكومية بفعل تراجع دعم لإنقاذها من الانهيار في وقت تتجاوز فيه الأزمة الاقتصادية والمالية خطوط التوازن ما يعمق التخبط في دوامة المتاعب.

عمان - سرع فايروس كورونا من تهاوي شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية نظراً للضربة القاصمة التي تلقتها الناقل الحكومية بفعل تراجع الإقبال على السفر وتداعيات الأزمة الاقتصادية في البلد.

بلغت الخسائر الصافية للخطوط الجوية الملكية الأردنية نحو 107.2 مليون دينار (حوالي 151.4 مليون دولار) خلال تسعة أشهر في وقت تكافح فيه أصلاً تحديات كبيرة عمقتها تأثير كورونا الواسع على صناعة الطيران.

وفي ظل هذه الأزمة صارع مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية في جلسته التي عقدها الاثنين على النتائج المالية المراجعة للشركة لفترة الربع الثالث من العام 2020 والفترة المنتهية في 20 سبتمبر 2020.

**151.4**  
مليون دولار قيمة خسائر الناقل الحكومية خلال تسعة أشهر بفعل تأثير كورونا على الطيران

وأشارت الملكية الأردنية إلى التأثير السلبي الكبير الذي لحق بالشركة خلال العام 2020 في ضوء جائحة فايروس كورونا العالمية وما نتج عنها من قرارات تستهدف حماية المجتمع الأردني من الناحية الصحية وتمثلت بإغلاق مطار الملكة علياء الدولي منذ منتصف شهر مارس الماضي ووقف كافة رحلات الملكية الأردنية لعدد المسافرين في حين بلغ معدل انخفاض لاندل المسافرين 74 في المئة خلال العام 2020 هذا وقد نقلت الملكية الأردنية 665 ألف مسافر مقارنة بـ 2.6 مليون مسافر لنفس الفترة من العام الماضي، مؤكدة بهذا الصدد على ضرورة الدعم الحكومي لمواجهة الأزمة المالية

الخائفة وغير المسبوقة التي تمر بها والاستمرار في أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي الرئيسي والهام وناقل وطني للمملكة الأردنية الهاشمية.

يذكر أن الملكية الأردنية تستخدم في الوقت الحالي وجهات محدودة ومقتصرة ويعود ذلك لعزوف المسافرين عن السفر والقيود الحكومية التي تفرضها الدول على حركة السفر العالمية والتي من شأنها تأخير عمليات تعافي قطاع الطيران.

وتواجه الشركة أزمة منذ عامين حيث أجبرت الخسائر وارتفاع التكاليف التشغيلية الخطوط الملكية الأردنية على إعلان إفلاس وحدتها شركة الأجنحة الملكية، في خطوة يرى خبراء أنها تعكس منها البلاد قبل الوباء.

وأعلنت الخطوط الجوية الملكية الأردنية عقب ذلك عن وقف نشاط شركة الأجنحة الملكية التي تملكها.

وعلى الشركة بقولها "مجلس الإدارة ومجلس إدارة شركة الأجنحة الملكية قررا وقف العمليات التشغيلية لشركة الأجنحة الملكية بسبب ارتفاع تكاليفها التشغيلية وخسائرها المتتالية".



طائرات في مهب التقلبات

# ارتفاع أرباح شل رغم انهيار أسعار النفط

وظيفية، أي 15 في المئة من العاملين لديها على مستوى العالم، بعدما تسببت أزمة فايروس كورونا في شطب كبير للأصول.

وقال المدير العام لشل بين فان بوردن، الذي يشرف على شؤون أكثر من 80 ألف موظف في أكثر من 70 بلداً، "عززت إجراءاتنا الحاسمة التي اتخذناها في وقت سابق من هذا العام توريداتنا التشغيلية والنقدية".

وأضاف "تمتحننا قوة ادائنا الثقة في تحديد اتجاهنا الإستراتيجي واستئناف نمو الأرباح".

وأضافت شل الخميس أنها ستزيد مدفوعات مساهميتها بنحو أربعة في المئة إلى 16.65 سنتاً أميركياً للربع الثالث، وبعد ذلك سيصبح الإجراء سنوياً. وأعلنت المجموعة في سبتمبر الماضي أنها تهدف إلى تحقيق مخرجات سنوية، تتراوح بين ملياري دولار و 2.5 مليار دولار، من خلال تقليص طاقة التكرير.

وأدى ذلك بدوره إلى فقدان الآلاف من الوظائف في قطاع الطاقة وعدد كبير من القطاعات.

**489**  
مليون دولار قيمة الأرباح الصافية لشركة شل خلال الربع الثالث من العام

وفي نهاية سبتمبر أعلنت مجموعة رويال داتش شل العملاقة عن عزمها إلغاء ما يصل إلى 9 آلاف وظيفة في المجموعة على مستوى العالم استجابة لتداعيات الوباء القاتل.

والخلافاً، أعلنت منافستها مجموعة الطاقة البريطانية العملاقة بريتش بتروليوم (بي بي) عن خسائر صافية بقيمة 450 مليون دولار في الربع الثالث من العام، وهي يصد إلغاء 10 آلاف

العالمي إلى الانكماش. كما انهارت العقود الأجلة للنفط على خلفية حرب أسعار شرسة بين المنتجين الرئيسيين السعوديين وروسيا.

لكن في الربع الثالث استفادت شل من الانتعاش المتواضع الذي يشهده الطلب العالمي على النفط الخام وسوق النفط الأكثر استقراراً، علماً أنها أنفقت رسوماً قدرها 16.8 مليار دولار في الفترة بين أبريل ويونيو.

ويبلغ سعر برميل النفط الخام حالياً حوالي 40 دولاراً، ولا يزال أقل من 60 دولاراً للبرميل تقريباً في الربع الثالث من العام الماضي، عندما سجلت المجموعة صافي ربح قدره 5.9 مليار دولار.

وعلى الرغم من ارتفاع الأسعار لا تزال سوق النفط منهورة بسبب حالة الطوارئ الصحية الناجمة عن فايروس كورونا الذي أضر بالنمو الاقتصادي وأضعف الطلب العالمي على النفط.